AUGUST

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

آب/اغسطس ١٩٨٦ المجلد ١٦ العدد ٨

جنوب افريقيا

اعتقال الآلاف في ظل حالة الطوارئ

أسفر فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء جنوب أفريقيا في ١٢ حزيران/يونيو عن تصاعد مفاجئ في انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد. وقد تم احتجاز آلاف الاشخاص من جميع الاجناس، وهناك مخاوف على سلامة هؤلاء المعتقلين.

عندما أعلنت حالة الطوارئ على نطاق أضيق عام ١٩٨٥، وردت تقارير عديدة عن تعذيب المحتجزين (أنظر النشرة الإخبارية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، وآذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٦). ومرة أخرى منحت قوات الأمن حصانة من الملاحقة القضائية عما تقوم به من أعمال في ممارستها لسلطات الطوارئ.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الانتهاكات لحقوق الانسان.

وقد رفضت الحكومة كشف التفاصيل عن أعداد وهويات المحتجزين، ولكن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن أكثر من ٤٥٠٠ شخص قد يكونوا اعتقلوا في نهاية الأسبوع الأول من شهر تموز/يوليو.

إن أحكام وأنظمة الطوارئ الصادرة في ١٢ حزيران/يونيو مماثلة لتلك التي صدرت في ظل حالة الطوارئ النافذة في الفترة ما بين تموز/يوليو ١٩٨٥ وآذار/مارس ١٩٨٦. ولكن هناك جوانب جديدة منها، وعلى الأخص اعتبار إصدار أي «تصريح هدّام» – وهي عبارة عامة وغامضة في تعريفها – جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة اقصاها ١٠ سنوات.

وتخوّل هذه الأنظمة جميع أفراد الشرطة وغيرهم من الأفراد المسؤولين عن تنفيذ القوانين سلطة إلقاء القبض على الناس دون مذكرة اعتقال واحتجازهم في الحبس الانفرادي لفترة تمهيدية تبلغ ١٤ يوما. ويمكن تمديد هذه الفترة لمدة غير محددة بأمر من وزير القانون والنظام. ويخضع المحتجزون للاستجواب من قبل شرطة الأمن. ولا يحق لأحد الحصول على المعلومات بشأنهم.

ولا يتمتع المعتقلون السياسيون المحتجزون بموجب أنظمة الطوارئ بأية حقوق، ويجوز إخضاعهم لمختلف انواع العقوبات «التأديبية». وتشمل هذه العقوبات الحجز حتى ٣٠ يوما في الحبس الانفرادي والتعذيب الجسدي. ويتعرض للعقوبة كل من يعتبر «كسولا أو مهملا» وكل من «يغني، يصفر، أو يحدث ضجيجا دون مبرر».

وقد استخدمت السلطات صلاحيات الطوارئ الممنوحة لها لكي تعزل في الواقع بعض المناطق التي يسكنها السود وتمنع الصحفيين وغيرهم من الدخول إليها.

وكان بين أول المعتقلين الأسقف سيجيسبرت ندوانوي من الكنيسة الانجليكانية الذي اخذ من منزله في كليركسدورب والأب سمانغاليسو مخاتشوا، الأمين العام لمجمع الأساقفة الكاثوليك في جنوب افريقيا الذي اعتقل في منزله في سوشانغوفي بالقرب من بريتوريا.

وقد تم احتجاز حشود كاملة من المصلّين أثناء أدائهم لشعائر الصلاة في الكنائس. ففي ١٦ حزيران/يونيو، على سبيل المثال، قامت قوات الشرطة المسلحة باحتجاز أكثر من ٦٠٠ مصلي في منطقة غراف راينست التي يسكنها السود. وقد دخلت قوات الشرطة إلى الكنيسة أثناء الصلاة، وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع.

ومسؤولو الاتحادات النقابية التي يشكل السود الغالبية العظمى من أعضائها استُهدِفوا بشكل خاص في عمليات الاعتقال، حيث اعتُقل نحو ٢٠٠ منهم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٢٠٠٠ نقابي قد احتجزوا، معظمهم بسبب احتجاجهم على اعتقال قادتهم.

وقد أسفرت حالة الطوارئ عن تصاعد هائل في انتهاكات حقوق الانسان الأساسية. فقد اعتُقل الكثيرون بسبب آرائهم أو معارضتهم السلمية، وهم من سجناء الرأي. ومنظمة العفو الدولية تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء المعتقلين.

إن هؤلاء المعتقلين محتجزون في ظل أوضاع قد تؤدي فعلا إلى إجازة التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من التجاوزات. فالاوضاع التي أسهمت في اخضاع العديد من المحتجزين للتعذيب خلال فترة الطوارئ السابقة، تطبق الآن مرة أخرى، انما أكثر حدة، نظرا إلى السريّة التي تحيط بحالات الاحتجاز الفردية، وإلى اتساع نطاق الحصانة الممنوحة لقوات الأمن.

صحفيون احتجزوا بموجب أنظمة الطوارئ: زويلاخي سيسولو، إلى اليسار، محرر صحيفة «الوطن الجديد» التي انشأها في وقت سابق من هذه السنة مجمع الأساقفة الكاثوليك في جنوب فريقيا، ومائاثا تسيدو الذي يعمل في صحيفة «سويتان»، وهي صحيفة بارزة معظم قرائها من السود.

القوانين الأمنية الجديدة

في ٢٤ حزيران/يونيو بدأ تطبيق قانونين أمنيين جديدين يزيدا من سلطات الشرطة فيما يتعلق بالاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز دون محاكمة.

فقانون السلامة العامة المعدّل الجديد يمنح وزير القانون والنظام سلطة إعلان بعض المناطق «مناطق اضطرابات»، يصدر بشأنها أنظمة مماثلة للأنظمة الصادرة في ظل حالة الطوارئ.

أما قانون الأمن الداخلي المعدّل فيجيز احتجاز الاشخاص دون محاكمتهم لمدة تصل إلى ١٨٠ يوما، بأمر من أحد كبار مسؤولي الشرطة.

آخر خبر:

في ١٨ تموز/يوليو اطلق سراح زويلاخي سيسولو الذي اعتقل في ٢٧ حزيران/يونيو. وقد أفاد ان اربعة مسلحين، اثنان منهم مقنعان، قبضوا عليه واحتجزوه في الحبس الانفرادي.

عقوبة الاعدام في ايران

سجلت منظمة العفو الدولية ٤٩ حالة اعدام في ايران في النصف الأول من عام ١٩٨٦. وبذلك يصبح مجموع الذين تم إعدامهم منذ ثورة عام ١٩٧٩ ما مقداره ٦٦٢٧ شخصا – ولربما كان الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير.

ومما يثير القلق بصفة خاصة في الآونة الأخيرة، تطبيق عقوبة الرجم حتى الموت، وهي عقوبة نصت عليها الشريعة الإسلامية، ولكن نادرا ما أبلغ عن تطبيقها. وقد علمت منظمة العفو الدولية عن طريق الصحافة الإيرانية، برجم شخصين آخرين في نيسان/ابريل ١٩٨٦، هما نبيدالي بهرامي. ومحمد افتخاريان، اللذين أدينا بتهمة تتعلق بقضية الدعارة التي أدين فيها ابراهيم شهبازي، الذي رجم حتى الموت أيضا لادارته حلقة للدعارة (انظر النشرة الاخبارية، حزيران/يونيو). وقد صدرت في نفس القضية أحكام بالرجم حتى الموت على ثلاثة متهمين آخرين على الأقل.

في هذا العدد أيضا

سجناء الشهر لعام ١٩٨٥، صفحة ٣
تعذيب لاجئين في تايلند، صفحة ٧،
مذبحة في البيرو، صفحة ٨،
اعدام في الولايات المتحدة الاميركية، صفحة ٨.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

الجزائر

فنوني رشيد هو سائق شاحنة ينفذ حكما بالسجن لمدة سنتين صدر بحقه بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية الانضمام إلى الجمعيات وفي حرية التعبير.

فنوني رشيد كان واحدا من الأشخاص الذين اعتقلوا في الجزائر في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٥، عندما حاولت مجموعات من الأفراد في جميع أنحاء الجزائر المشاركة في الاحتفالات الرسمية بعيد الاستقلال، بوضع أكاليل الزهور على النصب التذكاري للاستقلال. وقد أفيد ان العديد من المعتقلين كانوا من أعضاء جمعية حديثة التأسيس غير مرخص بها هي جمعية أبناء الشهداء التي أنشئت من أجل مساعدة أسر ضحايا حرب الاستقلال. وقد دعت هذه الجمعية الى اشتراك جميع أنحاء البلاد في الاحتفالات الرسمية بعيد الاستقلال.

وفي ٥ تموز/يوليو، جرى ايضا اعتقال أعضاء منظمة أخرى حديثة التأسيس غير مرخص بها، وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان. وتم اعتقال المزيد من الاشخاص الذين تربطهم صلة بهاتين الجمعيتين في تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

جرت محاكمة فنوني رشيد و٢٢ شخصا آخرين أمام محكمة أمن الدولة، في الفترة ما بين ١٥ و١٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد حضر هذه المحاكمة التي كانت مفتوحة للجمهور مراقب عن منظمة العفو الدولية (أنظر النشرة الأخبارية، آذار/مارس ١٩٨٦).

وتضمنت التهم التي وجهت إلى المتهمين انتسابهم إلى جمعيات ومشاركتهم في تجمعات غير مرخص بها وتوزيع المنشورات. ولم توجه إليهم أي تهم باستخدام العنف أو الدعوة إلى استخدامه.

وقد حكم على فنوني رشيد بالسجن لمدة سنتين بعد إدانته بتهمة توزيع المنشورات والانتماء إلى جمعية غير مرخص بها، وهو محتجز الآن في سجن بليدا.

وقد تبنّت منظمة العفو الدولية جميع هؤلاء الاشخاص الذين سجنوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الانضمام إلى الجمعيات وفي حرية التعبير، باعتبارهم من سجناء الرأي.

يرجى ارسال رسائل مناشدة تتسم بالكياسة من اجل الإفراج عن فنوني رشيد وجميع الأشخاص المسجونين معه وذلك إلى العنوان التالي:

الرئيس الشاذلي بن جديد/ مكتب الرئيس/ المرادية/الجزائر. وإلى: السيد محمد شريف خروبي/وزير العدل/ وزارة العدل/ الجزائر العاصمة/الجزائر.

فيتنام

فو نجوك تروي: محام سابق يبلغ من العمر ٧١ سنة. اعتقل في حزيران/يونيو ١٩٧٨، ولا يزال محتجزا لمدة غير محددة دون اتهام أو محاكمة.

فو نجوك تروي، وهو أصلا من هانوي، كان محاميا معروفا في جمهورية فيتنام (الجنوبية) السابقة، يشغل منصبا في محكمة الاستئناف في سايغون قبل سقوط حكومة نغوين فان ثيو في نيسان/ابريل ١٩٧٥. وكان آنذاك عضوا في نقابة المحامين في سايغون، وعضوا في الاتحاد الدولي للمحامين. وقد حضر بصفته هذه عدة مؤتمرات دولية عقدت ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧١.

وبعد نيسان/ابريل ١٩٧٥، لم يعد يسمح له بممارسة مهنته كمحام، فأخذ يكسب رزقه عن طريق تدريس اللغة الفرنسية في منزله. وتفيد التقارير أن عملاء مكتب الأمن العام ألقوا القبض عليه في منزله حيث تلوا عليه نص مذكرة اعتقاله بتهمة «مناهضة الثورة» وقد تم احتجازه في بادئ الأمر في سجن فان دانغ لو، ثم نقل في تموز/يوليو ١٩٧٩ إلى سجن تشي هوا في مدينة هوشي منه، حيث لا يزال محتجزا دون تهمة أو محاكمة.

وفو نجوك تروي متزوج، له ستة أبناء راشدين غادروا جميعهم فيتنام، ولا يسمح إلا لزوجته بزيارته من حين إلى آخر. وكان يعاني قبل اعتقاله من قرحة في المعدة، وهو لا يزال بحاجة إلى العلاج.

إن منظمة العفو الدولية ترى في اعتقال

فو نجوك تروي واستمرار احتجازه خرقا مباشرا للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – الذي وافقت عليه جمهورية فيتنام الاشتراكية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ – وانتهاكا للمبدأ المسلّم به دوليا المتمثل في حق المتهم في أن يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته.

يرجى إرسال رسائل مناشدة تتسم بالكياسة من أجل الافراج عن فو نجوك تروي وذلك إلى العنوان التالي:

His Excellency Truong Chinh
Chairman of The Council of State
Hanoi/Socialist Republic of Viet Nam

السلفادور

لا يزال الاخوان خوسيه فلاديمير وجايمي ارنستو سينتينو لوبيز ينتظران المحاكمة بتهمة الخطف. ويقال ان اعترافاتهما التي انتزعت منهما تحت التعذيب هي الدليل الوحيد ضدهما.

تم احتجاز خوسيه فلاديمير، وهو مدرس عمره ٢١ سنة، وأخيه جايمي ارنستو سينتينو، وهو طالب عمره ١٨ سنة، ووالدهما خوسيه أومبرتو سينتينو ناخارو، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ من قبل عشرة رجال مدججين بالسلاح يرتدون الملابس المدنية، جاءوا يسألون عن خوسيه أومبرتو سينتينو. وقد نقل الثلاثة الى مقر شرطة امن الدولة.

وتم الإفراج في اليوم التالي عن خوسيه أومبرتو سينتينو، وهو من قادة الاتحاد السلفادوري لعمال المواصلات السلكية واللاسلكية، الذي انتقد سياسات الحكومة. أما ولداه فقد نقلا إلى سجن لا إسبيرانزا في ماريونا، ووجهت إليهما تهمة الاشتراك في حادثة اختطاف رئيس الطيران المدني العقيد عمر نابليون أفالوس في شهر تشرين الأول/اكتوبر.

وقد أفاد كلا الأخوين انهما تعرضا للتعذيب في مقر شرطة امن الدولة لاجبارهما على توقيع «اعترافات» باشتراكهما في حادثة اختطاف العقيد أفالوس، التي ينكر كلاهما أية معرفة بها.

وقد افادا انهما اجبرا على شرب سائل كريه الطعم يعتقدا انه مخدر، وأكرها على الظهور على شاشة التلفزيون للادلاء باعترافات أجبرا على حفظها غيبا.

وجهت التهم إلى خوسيه فلاديمير وجايمي ارنستو سينتينو بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٥٠، وستجري محاكمتهما أمام محكمة عسكرية. ويتعلق المرسوم ٥٠ بمقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الدولة، ويسمح بالحجز الاداري لمدة تصل الى ١٥ يوما، لا يسمح خلالها للمحتجزين بالاتصال بمحاميهم أو ذويهم. وخلال هذه الفترة، كثيرا ما يجري تعذيب المحتجزين لاجبارهم على توقيع الاعترافات. ويفاد أن بعضهم يجبرون على توقيع الاعترافات وهم معصوبي العينين.

ويذكر أن الاعترافات الكاذبة التي أكره الأخوان سينتينو على توقيعها هي الدليل الوحيد ضدهما. وتعتقد منظمة العفو الدولية انهما اعتقلا لسبب واحد هو النشاط النقابي لوالدهما.

يرجى إرسال رسائل مناشدة تتسم بالكياسة من اجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن خوسيه فلاديمير وجايمي إرنستو سينتينو، وذلك إلى العنوان التالي:

Exmo Sr. José Napoleon Duarte
Presidente de la Republica
Casa Presidencial
San Salvador, El Salvador

سجناء الشهر لعام ١٩٨٥

يقرأ ملايين الناس في جميع أنحاء العالم كل شهر عن رجال ونساء قامت منظمة العفو الدولية بتسليط الأضواء على قضاياهم في حملتها من أجل سجناء الشهر. وتنشر هذه القضايا في أكثر من ٥٠ صحيفة يومية وأسبوعية، وكذلك في الصفحة الخاصة بالحملة من أجل سجناء الشهر في النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية، وفي منشورات فروعها الوطنية.

وقد أدرجت قضايا ثمانية وسبعون رجلا وامرأة باعتبارهم سجناء الشهر خلال عام ١٩٨٥. وهؤلاء ليسوا إلا مجموعة قليلة من آلاف سجناء الرأي المسجونين بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية أو بسبب لونهم أو جنسهم أو أصلهم العرقي أو لغتهم. ولم يسجن أي منهم بسبب استخدام العنف او الدعوة الى استخدامه. لذلك فإن احتجازهم يشكل انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة.

إن آلاف الناس يستجيبون بتوجيه نداءات إلى الحكومات من أجل الإفراج عن هؤلاء السجناء. والكثيرون منهم لا يعلمون قط بما حدث للسجناء الذين وجهوا نداءات من أجل الإفراج عنهم. ولكن منظمة العفو الدولية تتلقى أحيانا رسائل من سجناء يكون قد أفرج عنهم.

من هؤلاء السجناء المفرج عنهم سمعان خونغسوفون، وهو مواطن تايلندي أفرج عنه في كانون الثاني/يناير، كان يقضي عقوبة بالسجن مدتها ثماني سنوات. وفي اليوم التالي للافراج عنه، كتب إلى منظمة العفو الدولية ما يلي:

«الآن استطيع أن اخبركم عن امتع واسعد شيء حدث لي.. مساء الأمس تم الإفراج عني من سجن خلونغ بريم بصورة غير متوقعة.. إنني في غاية السعادة.. فما حدث لي هو مثل.. الحلم، ولكنها الحقيقة.. إن مشاعر السعادة والابتهاج تغمر والدتي وأشقائي وشقيقاتي وأخوالي وخالاتي وأصدقائي ومدرّسي. وانا مدين لكم.. على ما قدمتموه لي من مساعدة.. فشكرا جزيلا لكم».

وترد أدناه تفاصيل عن سجناء آخرين من سجناء الشهر الذين تم الافراج عنهم، فضلا عن حالات ورد بشأنها المزيد من المعلومات. (الشهر الذي ظهرت فيه قضية السجين في النشرة الاخبارية مدرج بين قوسين بعد اسمه).

أفريقيا

كان هناك ثمانية من سجناء الشهر خلال عام ١٩٨٥ – تم الافراج عن أربعة منهم.

الإفراج عن سجين في جمهورية أفريقيا الوسطى: ثيودور باغوا – يامبو (كانون الثاني/يناير) هو وزير سابق احتجز منذ عام ١٩٨٢ وكان يقضي عقوبة بالسجن مدتها خمس سنوات حكم عليه بها عام ١٩٨٤ بسبب نشاطاته السياسية التي لا تنطوي على العنف. وردت الى منظمة العفو الدولية أنباء الإفراج عنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بعد ان نشرت المنظمة قضيته في نشرتها الاخبارية الصادرة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

الافراج عن سجين في نيجيريا: الدكتور تاي سولارين (ايار/مايو) هو محرر صحفي ومربّ ومدرس وناقد اجتماعي احتجز دون محاكمة منذ نيسان/أبريل ١٩٨٤، كان بين ١٠٠ سجين تم الافراج عنهم في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥.

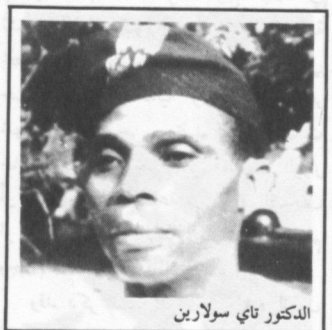
الدكتور تاي سولارين

الافراج عن سجين في جنوب افريقيا: مبوليلو غونيوي (كانون الأول/ديسمبر) هو احد الزعماء السود، احتجز بموجب أنظمة الطوارئ منذ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ في سجن سانت ألبان في بورت اليزابيث. افرج عنه في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ دون أن توجه اليه اية تهمة.

استمرار حجز سجين في زائير: تشيسيكدي وا مولومبا (نيسان/ابريل) هو محام ووزير سابق وعضو في الجمعية الوطنية نفي دون محاكمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ الى قرية نائية. افرج عنه في حزيران/يونيو ١٩٨٥، ثم اعيد القبض عليه في تشرين الاول/اكتوبر وجرت محاكمته وإدانته. وحكم عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بالسجن لمدة ١٨ شهرا لقيامه «بإهانة رئيس الدولة». وقد افرج عنه في شباط/فبراير، ثم اعيد اعتقاله في ١١ حزيران/يونيو ونفي مرة أخرى.

تشيسيكيدي وا مولبا

استمرار «اختفاء» شخص في اثيوبيا: مينغيشا جيبر – هيووت (تشرين الثاني/نوفمبر) عمره ٥٥ سنة، وهو مساعد سابق لوزير التربية احتجز دون محاكمة منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣. ولم يشاهد اويسمع عنه اي شيء منذ «اختفائه» من مكان احتجازه في إدارة التحقيقات المركزية في أديس ابابا في أواسط عام ١٩٨٥. ولم ترد السلطات على استفسارات منظمة العفو الدولية عن مصيره أو مكان وجوده. ويذكر ان عددا من الاشخاص الذين كانوا محتجزين في نفس فترة احتجازه قد أعدموا بصورة سرية في أواخر عام ١٩٨٥. وقد سألت منظمة العفو الدولية السلطات عما إذا كان جيبر – هيووت من بين الذين أفيد انهم أعدموا، ولكنها لم تتلق اي رد على هذا الاستفسار.

استمرار احتجاز سجين في كينيا: ماينا واكينياتي (آب/اغسطس) عمره ٤١ سنة، وهو محاضر جامعي في مادة القانون يقضي عقوبة بالسجن مدتها ست سنوات حكم عليه بها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ بتهمة حيازة مطبوعات تحريضية. وسيكون كينياتي، الذي لا يزال محتجزا في سجن كاميتي في نيروبي، مؤهلا للافراج عنه في تشرين الأول/اكتوبر من هذه السنة، إذا خففت عقوبته بمقدار الثلث، وهو ما يطبق في حالات حسن السلوك. ولا تزال حالة بصره تدعو إلى القلق. وقد حرم بصورة متكررة من الحصول على مواد للقراءة وعلى تسهيلات خاصة بدراساته القانونية.

ماياوا كنياتي

سجين ينتظر المحاكمة في جمهورية الكونغو الشعبية: كلوت إرنست ندالا (حزيران/يونيو)، عمره ٤٨ سنة، وهو موظف مدني وسياسي بارز سابقا، ما زالت تحتجزه اجهزة الامن الوطني في ضواحي برازافيل منذ اذار/مارس ١٩٨٤، معظم الوقت في الحبس الانفرادي. وتشير التقارير إلى أنه كان لا يزال ينتظر محاكمته في حزيران/يونيو ١٩٨٦.

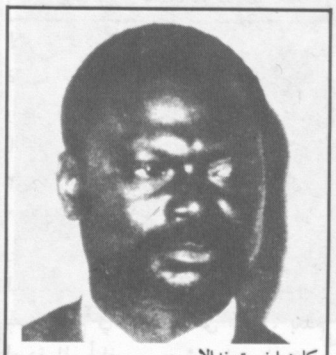
كلود إرنست ندالا

البلدان الاميركية

كان هناك ١٢ سجينا من سجناء الشهر خلال عام ١٩٨٥، تم الافراج عن ثلاثة منهم.

الإفراج عن سجين في كوبا: الدكتور ريكاردو بوفل باخيس (أيار/مايو) هو استاذ فلسفة سابق في جامعة هافانا وعالم اجتماعي، ما زال محتجزا منذ إلقاء القبض عليه في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. وقد تم الافراج عنه بصورة غير متوقعة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ وذلك لاسباب صحية على ما يبدو وذكر انه نقل في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى مستشفى سجن كومبينادو دل إستي، ويبدو أنه كان لا يزال هناك في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وعند إعداد هذا التقرير، كان الدكتور باخيس ينتظر الحصول على إذن بمغادرة البلاد.

اريبرتو اليجر اورتيز

الافراج عن سجين في باراغواي: اريبرتو اليجر اورتيز (اذار/مارس) عمره ٤٢ سنة، وهو محام اعتقل في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ بتهمة تحريض الفلاحين على احتلال الاراضي بصورة غير شرعية. وقد اطلق سراحه من سجن تاكومبو الاهلي بأسونسيون في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٥، وأسقطت جميع التهم ضده.

وليم جوساهايتي.. مصيره غير معروف

الإفراج عن سجين في البيرو: بروسبيرو غاسبار كابيتاس (حزيران/يونيو) هو مزارع وأحد قادة اتحاد الفلاحين، ظل محتجزا بانتظار المحاكمة منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣. وقد افرج عنه في ١٥ اذار/مارس ١٩٨٦، بعد تبرئته من جميع التهم التي وجهت إليه. وتنصح المجموعات المحلية العاملة من أجل حقوق الانسان السجناء المفرج عنهم في بعض مناطق البيرو، بعدم العودة إلى أراضيهم حيث يواجهون مخاطر جدية على سلامتهم، سواء من قبل قوات الأمن المحلية، او من قبل رجال حرب العصابات التابعين لما يسمى بقوات «الطريق المنير». وقد قرر بروسبيرو كابيتاس وزوجته البقاء في ليما حيث اشتريا قطعة أرض. ولا يزال ثلاثة من ابنائهم الصغار يقيمون في محافظة هوانكايو.

هايتي: لم ترد أية أنباء جديدة عن وليم جوسما (تشرين الثاني/نوفمبر) البالغ من العمر ٣٧ سنة. وهو مهندس احتجز منذ نيسان/ابريل ١٩٨١ دون اتهام او محاكمة. وعندما فر الرئيس جان كلود دوفالييه من البلاد في شباط/فبراير ١٩٨٦، اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال هنري نامفي الإفراج عن ٢٦ سجينا سياسيا. وفي اذار/مارس، صدر عفو عام عن جميع السجناء. الا ان وليم جوسما لم يكن بين السجناء المفرج عنهم. ولا تزال منظمة العفو الدولية تستفسر عن مصيره.

آسيا

كان هناك ٢١ سجينا من سجناء الشهر في عام ١٩٨٥ – وقد تم الافراج عن ستة منهم. وفي حالة واحدة على الأقل، يبدو أن احوال السجين قد تردّت.

الافراج عن سجناء في بروني: عبد الرحمن بن عبد الحميد، (شباط/فبراير)

عبد الرحمن بن عبد الحميد، إلى اليسار، والعيسى بن لامات، في الوسط وسليمان بن حاج أحمد

هو مدرس عمره ٤٧ سنة، والعيسى بن لامات هو مزارع عمره ٦٥ سنة، وسليمان بن حاجي أحمد هو صياد سمك، عمره ٥٣ سنة. هؤلاء كانوا بين ثمانية سجناء رأي احتجزوا دون تهم أو محاكمة لمدد تتراوح بين ١٤ و ٢٢ سنة. وقد تم الإفراج عنهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بعد ان اقسموا يمين الولاء لسلطان بروني وخضعوا للتوجيه الديني لمدة ١٠ ايام، كما ورد في صحيفة بورنيو بوليتين الصادرة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. اما السجناء الخمسة الآخرون من سجناء شهر شباط/فبراير ١٩٨٥ فلا يزالون في السجن.

أنباء حول الإفراج عن سجين في لاوس: خمتان كانها ليكام (حزيران/يونيو) هو موظف مدني سابق قضى أكثر من ١٠ سنوات في معسكرات «اعادة التثقيف» في محافظة هوا فانه، مع ٣٤ سجينا آخر ذكر انه تم الافراج عنه وعنهم والسماح لهم بالعودة إلى العاصمة فيينتيان في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥. ويعتقد أن عدة مئات آخرين لا يزالون محتجزين في معسكرات مماثلة في هذه المحافظة.

الافراج عن سجين في باكستان: جمال الدين نجفي (ايلول/سبتمبر) هو استاذ سابق للغة الانكليزية في كلية كراتشي الاوردية الاتحادية، محتجز منذ تموز/يوليو ١٩٨٠. ولدى الغاء قانون الأحكام العرفية في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، أحيلت قضيته من محكمة عسكرية الى محكمة جنائية عادية. وفي اذار/مارس ١٩٨٦، ووفق على طلب الافراج عنه بكفالة. والمفهوم انه يواجه تهما بموجب فصول من القانون الجنائي تغطي جرائم التآمر الجنائي والتحريض على الفتنة. ولم ترد إلى المنظمة حتى وقت إعداد هذا التقرير اية معلومات عن إجراء محاكمة له.

الافراج عن سجين في تايلندا: سمعان

سمعان خونغسوفون

خونغسوفون (تموز/يوليو) هو عضو سابق نشط في الاتحاد الديمقراطي لتايلندا كان يقضي عقوبة بالسجن مدتها ثماني سنوات. وهو احد ثلاثة من سجناء الرأي كانوا قد ادينوا عام ١٩٨٣ بتهمة الطعن في الذات الملكية وتم الإفراج عنهم بعد صدور عفو ملكي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (انظر الصفحة السابقة للاطلاع على مقتطفات من رسالة بعث بها سمعان خونغسوفون إلى منظمة العفو الدولية).

زو وينلي، أودع الحبس الانفرادي في زنزانة خالية من النوافذ.

استمرار احتجاز سجين في فيتنام: نغوين تشي ثيين (نيسان/ابريل) هو شاعر مولود في هانوي، عمره ٥٤ سنة محتجز في السجن دون محاكمة منذ نيسان/ابريل ١٩٧٩. وقد قضى ٢٤ سنة في السجون منذ عام ١٩٥٨، حين سجن لأول مرة بتهمة «محاولة.. النيل من النظام عن طريق كتابة الشعر الرومنطيقي»، ولمحاولة نشر مجلة أدبية. وفي عام ١٩٨٥ منح جائزة الشعر الدولية التي تمنحها سنويا أوساط ادبية هولندية لأحد الكتاب السجناء.

استمرار احتجاز سجين في جمهورية الصين الشعبية: زو وينلي (كانون الاول/ديسمبر) هو كهربائي ومحرر سابق لصحيفة بارزة غير رسمية، حكم عليه بالسجن في حزيران/يونيو ١٩٨٢ لمدة ١٥ سنة، «لنشاطات معادية للثورة» تتصل بعمله في مجال النشر وعلاقته بمحررين آخرين لصحف غير رسمية. وقد أودع الحبس الأنفرادي منذ إدانته، ووردت تقارير في ايار/مايو من هذه السنة تشير إلى احتجازه في زنزانة خالية من النوافذ، مدخلها الوحيد باب في السقف ويقال انه نقل الى هذه الزنزانة في أواخر السنة الماضية عقابا له لنشره خارج البلاد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ وثيقة مكتوبة بخط يده تقع في ٢٦٢ صفحة، هي في جزء منها سيرة ذاتية وفي الجزء الآخر شهادة من السجن. وتفيد تقارير وصلت خارج الصين أنه ممنوع من استقبال الزوار أو الاستماع إلى الإذاعة أو قراءة الصحف او ارسال او تلقي الرسائل. وتتكون معظم وجباته الغذائية من فطائر الذرة والماء.

وقد ذكر ان ناطقا باسم وزارة العدل الصينية طلب منه التعليق على هذه التقارير قد صرح انه ليس لديه علم بنشر وثيقة زو وينلي في الخارج. وأضاف قائلا: «إن الانظمة الصينية تحظر المعاملة التي تصفونها».

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى رئيس الوزراء زهاو زيانغ تعرب عن قلقها إزاء هذه التقارير، وتطلب التحقيق فيها والإعلان عن الحالة الصحية لزو وينلي وظروف احتجازه. ودعت المنظمة إلى الافراج غير المشروط عنه باعتباره أحد سجناء الرأي المحتجزين لممارستهم السلمية لحقهم في حرية الانضمام الى الجمعيات والتعبير والتنظيم.

أوروبا

تم الافراج عن خمسة من سجناء الشهر لعام ١٩٨٥ وعددهم ١٤ سجينا. ومن المعروف الآن ان حكما إضافيا قد صدر بحق احد السجناء، وان الحالة الصحية لسجين آخر تدعو إلى القلق.

الإفراج عن سجين في بلغاريا: كيريل سباسوف (اذار/مارس)، وعمره ٢٢ سنة، اعتقل بعد انهائه دراسته الثانوية بفترة قصيرة عام ١٩٨٣، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات لتخطيطه لمغادرة البلد دون إذن رسمي. وقد افرج عنه في النصف الثاني من عام ١٩٨٥، ويقال انه يؤدي الآن خدمته العسكرية التي ستنتهي عام ١٩٨٧.

الافراج عن سجين في قبرص: بانايوتيس سبيتسيوتس (تشرين الأول/اكتوبر) شاب من شهود يهوه في أوائل العشرينات من عمره، حكم عليه بالسجن في ايار/مايو ١٩٨٥ لمدة ١٦ شهرا لرفضه أداء الخدمة العسكرية لأسباب دينية. ثم أفرج عنه في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥. وقد تم انشاء لجنة عسكرية في قبرص للنظر في مسألة رفض اداء الخدمة العسكرية لاسباب ضميرية.

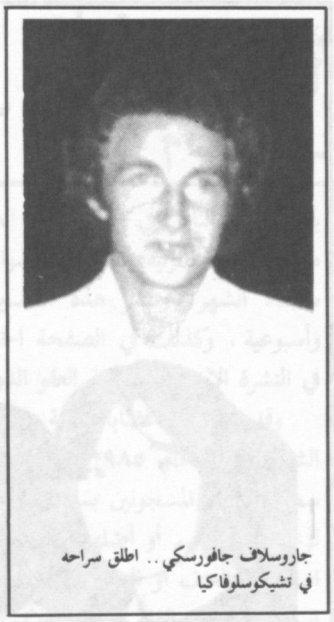

جاروسلاف جافورسكي.. اطلق سراحه في تشيكوسلوفاكيا

الافراج عن سجين في تشيكوسلوفاكيا: جاروسلاف جافورسكي (تموز/يوليه) هو موظف فندق سابق عمره ٣٨ سنة، محتجز منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧. وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة بعد إدانته بتهم إفشاء أسرار الدولة، والبقاء في الخارج دون إذن رسمي، ومساعدة اخرين (خطيبته وابنتها) على مغادرة البلاد دون إذن رسمي. وذكر انه يعاني من حالة صحية سيئة. أفرج عنه في شباط/فبراير ١٩٨٦ في نفس الوقت الذي افرج فيه عن سجين الرأي السوفياتي أناتولي شارانسكي، وهو يعيش الآن مع والديه في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

الإفراج عن سجينين في جمهورية المانيا الديمقراطية: ألفريد كولهانك، عمره ٤٣ سنة، وهيلغا كولهانك، عمرها ٣٧ سنة، (آب/اغسطس) حكم عليهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بالسجن لمدة ١٨ شهرا و٢٦ شهرا على التوالي، لمثابرتهما على بذل الجهود من أجل الحصول على إذن رسمي بالهجرة. وقد أفرج عنهما في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥، وسمح لهما بمغادرة البلاد إلى جمهورية المانيا الاتحادية.

استمرار احتجاز سجين في تركيا: اسماعيل بسيكشي (نيسان/ابريل) يقضي حكما بالسجن مدته ١٠ سنوات تليها ٥ سنوات من النفي الداخلي، صدر ضده في اذار/مارس ١٩٨٢ لاعترافه في كتاباته بالاكراد كمجموعة عرقية مستقلة، وهو ما تنكره السلطات الرسمية. وقد تبنته منظمة العفو الدولية باعتباره من سجناء الرأي ثلاث مرات منذ عام ١٩٧١ – فقد سبق له ان سجن من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٤، ومن ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ الى نيسان/ابريل ١٩٨١. وقد علمت منظمة العفو الدولية أنه خلال عام ١٩٨٣، حكم عليه للمرة الرابعة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأربعة اشهر اضافية بعد إدانته بتهم «إهانة الشخصية المعنوية للسلطة القضائية والدولة» وبث الدعاية الانفصالية في مرافعتين امام محكمة الصحافة في اسطنبول خلال محاكمته عام ١٩٧٩ على كتابه «اعادة التوطين القسري للأكراد». وقد اقر البرلمان التركي في اذار/مارس ١٩٨٦ تشريعا ينص على زيادة تخفيف الأحكام، ولكن اسماعيل بسيكشي غير مؤهل للاستفادة من هذا القانون الجديد نظرا لفرض عقوبات تأديبية عليه خلال مدة عقوبته. وبموجب حكم خاص ورد في القانون الجديد، تم وضعه تحت فترة اختبارية مدتها تسعة شهور لاثبات «حسن سلوكه»، سيعاد النظر بعدها في قضيته.

استمرار احتجاز سجين في الاتحاد السوفياتي: اندريه زاخاروف، الاكاديمي الشهير والعالم البارز في الفيزياء النووية، والمدافع عن حقوق الانسان، ما زال يعيش في المنفى الاجباري منذ عام ١٩٨٠، بعد اعتراضه على التدخل السوفياتي في افغانستان. بدأ إضرابا عن الطعام في نيسان/ابريل ١٩٨٥ واستمر، باستثناء اسبوعين في تموز/يوليو، حتى تشرين الاول/اكتوبر، حين حصلت زوجته على اذن بالسفر الى الخارج من اجل العلاج الطبي. خلال هذه الفترة، انخفض وزنه الى ٦٢,٨ كيلو غرام، ولا تزال حالته الصحية تدعو الى القلق.

استمرار احتجاز سجين في يوغوسلافيا: تفيد اخر المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية خلال السنة الماضية ان الحالة الصحية للدكتور ايفان زوغرافسكي (شباط/فبراير) الذي يبلغ عمره ٧١ سنة والذي يقضي عقوبة بالسجن مدتها خمس سنوات ونصف قد تحسنت.

وقد صودرت جميع ممتلكاته، ويزمع طرده من يوغوسلافيا بعد انقضاء مدة سجنه، وذلك بسبب احاديث غير مبالية زعم انه انتقد فيها البلد وقادته. وفي شباط/فبراير ١٩٨٥، أفيد انه في حالة صحية سيئة، وانه يعاني من داء السكري ومن متاعب في القلب والكبد.

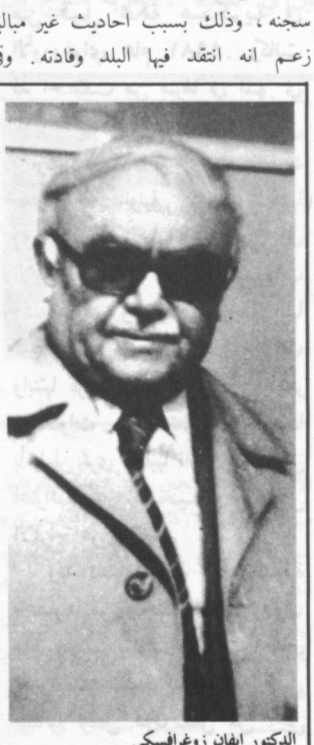

الدكتور ايفان زوغرافسكي

اسماعيل بسيكش... حكم عليه بالسجن للمرة الرابعة

الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية

كان هناك ٢٣ سجينا من سجناء الشهر خلال عام ١٩٨٥، تم الإفراج عن واحد منهم.

الافراج عن سجين في الأردن: هاشم غرايبه، عمره ٣٧ سنة، وهو طالب سابق وموظف حكومي غير متفرغ كان يقضي عقوبة بالسجن مدتها ١٠ سنوات بتهمة انضمامه الى الحزب الشيوعي الأردني وقد افرج عنه في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٥ بموجب عفو خاص.

الافراج عن سجين في تونس: بشير السيد (كانون الاول/ديسمبر) عمره ٤٢ سنة، وهو محام حكم عليه بالسجن لانتقاده طريقة معالجة الحكومة لحوادث الشغب التي اندلعت عام ١٩٨٤ بسبب اسعار المواد الغذائية. وقد صدر بحقه حكم بالسجن لمدة سنة واحدة بدأ تنفيذه في حزيران/يونيو ١٩٨٥، وتم الافراج عنه في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨٦.

استمرار احتجاز سجناء في ليبيا: ثمانية كتاب وصحفيين اعتقلوا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ كانوا من سجناء الشهر في اذار/مارس ١٩٨٥. ويفاد ان احكاما بالسجن المؤبد قد صدرت بحقهم بعد إدانتهم بموجب قانون يحظر كل نشاط معارض. وقد ردت السلطات الليبية على نداءات وجهها اعضاء منظمة العفو الدولية من اجل الافراج عنهم بأن الأحداث المشار اليها والاسماء المذكورة في النداءات «ليست معروفة لدى السلطات المعنية». وقد حضر مراقب من منظمة العفو الدولية جزءا من المحاكمة التي أجريت لهؤلاء السجناء عام ١٩٨٠. ولا تزال المنظمة تشعر بالقلق ازاء مصيرهم وتواصل المطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عنهم.

استمرار «اختفاء» شخص في اليمن الديمقراطية: لم ترد السلطات على النداءات التي وجهت من اجل توفيق عزعازي، وهو قاض سابق في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يفاد انه «اختفى» في اذار/ماس ١٩٧٢. وقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب الصراع الداخلي الذي شهدته اليمن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ تزويدها بالمعلومات عنه. الا انها لم تتمكن حتى كتابة هذا التقرير، من التأكد من مصيره.

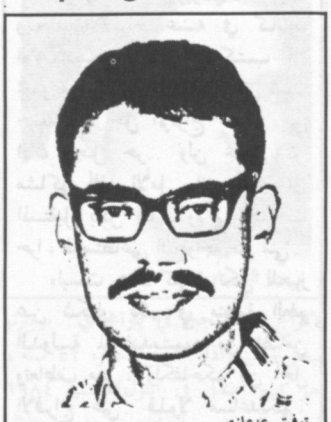

توفيق عزعازي

أصوات من أجل الحرية

في مقتطفات مختارة بعنوان «أصوات من أجل الحرية» مؤلفة من ٢٠٨ صفحات نشرتها منظمة العفو الدولية في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٦ بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيسها، تروي المنظمة قصة سجناء الرأي، والذين واجهوا التعذيب او الموت على ايدي عملاء الدولة، والأعداد التي لا تحصى من الرجال والنساء ممن رفعوا أصواتهم عاليا دفاعا عنهم.

تكونت نواة منظمة العفو الدولية بمقالة صحفية عنوانها «السجناء المنسيون» نشرت في ايار/مايو ١٩٦١، داعية الى العمل من أجل الافراج عن رجال ونساء أودعوا السجن بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية. وأطلق على هؤلاء اسم «سجناء الرأي» – فدخلت بذلك عبارة جديدة في معجم مصطلحات الشؤون العالمية.

وتهدف هذه «المختارات» المقتطفة من وثائق ومنشورات منظمة العفو الدولية على مر السنين، إعطاء فكرة موجزة عن عمل المنظمة والروح التي توجهها. ولا يقصد منها أن تروي تاريخ المنظمة، ولا ان تكون سجلا لأهم نشاطاتها. بل هي سلسلة من «اللقطات الخاطفة» للسجناء وللحملات التي شنت من أجلهم على مدى ٢٥ سنة. وهي تضم بين طياتها مختارات تتراوح من رسائل بعث بها السجناء من سجونهم، الى حكايات فردية عن بعض سجناء الرأي، الى مقتطفات من افادات رفعت الى لجنة تحقيق حكومية بشأن إساءة معاملة المحتجزين، إلى استعراض لعمليات القتل السياسي المرتكبة من قبل الحكومات.

لكن الانطباع الذي تخلفه المختارات ليس لبؤس قاتم لاخلاص منه. فهناك قصص حافلة بالشجاعة والأمل والفرح. ومن بين «الأخبار السعيدة»:

● مدرِّسة هندية أصيبت بشلل نصفي في الجزء الأسفل من جسمها بعد تعرضها للتعذيب على أيدي رجال الشرطة عام ١٩٧٤، كتبت بعد ست سنوات إلى مجموعات منظمة العفو الدولية التي ساعدتها في الحصول على العلاج الطبي: «أصبحت الآن قادرة على المشي والحركة.. لقد منحتموني حياة جديدة.. لقد جعلتموني اولد من جديد..»

● اهتداء جدة ارجنتينية الى مكان حفيدتيها الصغيرتين اللتين قضت سنتين ونصف وهي تبحث عنهما. وكانت آخر مرة رأتهما فيها هي يوم «اختفائهما» مع والديهما ضحية الاختطاف على يد القوات العسكرية.. وقد استطاعت أخيرا ان تعثر عليهما في محكمة للاحداث قبل ان يتم تبنيهما.

● الإفراج عن مواطن صيني عمره ٧٨ سنة، بعد أن قضى في السجن ٢٧ سنة. وكان قد سجن للمرة الاولى في الثلاثينات ثم سجن مرة أخرى في شانغهاي عام ١٩٥٢. وفي ايار/مايو ١٩٧٩، شنت منظمة العفو الدولية حملة من اجل الافراج عنه، وهي لا تعرف ما إذا كان حيا ام ميتا. وسواء كان ذلك بمحض الصدفة ام لا، فقد تم الافراج عنه وعن زوجته في الشهر التالي..

ويرد هنا أيضاً «خبران سعيدان» آخران تضمنتهما المختارات.

كيفية الحصول على المختارات: من أجل الحصول على نسختك من «أصوات من أجل الحرية» (٢٠٨ صفحات بالانجليزية)، يرجى الاتصال بفرع المنظمة في بلدك أو إرسال مبلغ ٧,٥٠ جنيه استرليني (٥ جنيهات ثمن النسخة وجنيهان ونصف أجرة البريد إلى أي مكان في العالم) إلى العنوان التالي:

Amnesty International
International Secretariat
1 Easton Street
London WCIX 8DJ/U.K.

انا الآن رجل حر

«لقد بات بإمكاني أخيرا ان اكتب اليكم من منزلي. فأنا الآن رجل حر!» هذا ما كتبه صدقي عوض كبالو بعد الإفراج عنه من سجنه في السودان. وكان قد اعتقل في تموز/يوليو ١٩٧٩، واحتجز دون محاكمة في سجن كوبر في الخرطوم. وبعد الافراج عنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، كتب الى مجموعة منظمة العفو الدولية التي شنت حملة من أجل الإفراج عنه: «إنني الان رجل حر.. ولن تجعلني كل مشاكلي أفقد الأمل. إنني أتطلع الى المستقبل بكل أمل. ولأنني أصبحت حرا، فباستطاعتي ان أواجه كل شيء.

«ليست هناك كلمات تكفي للتعبير عن شكري لكم في منظمة العفو الدولية لما ابديتموه من تضامن وتعاطف معي، ولكفاحكم من أجل الافراج عني. فلولا مساعدتكم، ولولا شعورنا بأن في العالم اناسا اخرين يدافعون عن حريتنا ويمدون يد العون لنا ولشعبنا، لكانت الحياة أكثر صعوبة ومشقة..»

«لقد كنتم حاضرين طوال هذه السنوات..»

حكم على ليليان سليبرتي بالسجن من قبل محكمة عسكرية في الأوروغواي عام ١٩٨١. وكانت قد اختطفت من منزلها في المنفى في البرازيل، وقام رجال الأمن بإدخالها الى الأوروغواي عبر الحدود بصورة غير قانونية. ثم وجهت اليها زورا تهمة محاولة التسلل إلى الأوروغواي وفي حوزتها منشورات «هدامة». واختطف معها ابنها كاميلو البالغ من العمر ٨ سنوات وابنتها فرانشيسكا البالغة من العمر ٣ سنوات. وبعد تعذيبها وتهديدها بأنها لن ترى طفليها ثانية وقعت على اعتراف غير صحيح من اجل الافراج عن ولديها.

وقد تبنتها منظمة العفو الدولية باعتبارها من سجناء الرأي. وطوال مدة خمس سنوات، ظلت احدى مجموعات منظمة العفو الدولية في ايطاليا تعمل دون كلل من اجل الافراج عنها، فأرسلت نحو ٦٠٠ رسالة ونداء الى السلطات في الاوروغواي دون ان تتلقى ردا واحدا. وقد طلبت المجموعة من ٦٦ عضوا من اعضاء البرلمان الايطالي المساعدة في هذه القضية، وأثارت اسئلة في البرلمان الايطالي والبرلمانات الاوروبية، واتصلت بهذا الشأن بوفد ايطالي متوجه الى الاوروغواي، وطلبت من العديد من المحامين الايطاليين التدخل، واذاعت اخبار القضية على التلفزيون الايطالي.

وقامت المجموعة ايضا بمكاتبة والدي ليليان سليبرتي بصورة منتظمة، وتتبعت أخبار الطفلين الصغيرين، وجمعت اموالا لتزويدهما بالملابس ونفقات السفر من أجل تمكينهما من زيارة والدتهما في السجن. وقد تم الافراج عنها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

اعتقال أشخاص في الأردن قد يكونوا سجناء رأي

تم اعتقال ٣٣ شخصا في عمان وإربد والكرك في ١٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٨٦. ويزعم أن معظم هؤلاء هم أعضاء في الحزب الشيوعي الأردني الممنوع في الأردن منذ عام ١٩٥٣.

وقد تم احتجاز ٢٢ من هؤلاء المعتقلين في سجن جويدة بالقرب من عمان، واحتجز ٩ آخرون في مباني الاستخبارات العامة في عمان وإربد والكرك، واحتجز شخص واحد في سجن المحطة في عمان. ولم توجه التهم لأي منهم. وقد سمح لأقارب المحتجزين في سجن جويده بزيارتهم لأول مرة في ٣٠ ايار/مايو. وهم يقومون الآن بزيارتهم بصورة منتظمة.

وفي ١٩ ايار/مايو، أعربت منظمة العفو الدولية للحكومة الأردنية عن قلقها في ان يكون المعتقلون قد احتجزوا لمجرد تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم السياسية، وبذلك يكونون من سجناء الرأي. وتسعى المنظمة إلى الحصول على معلومات بشأن التهم التي ستوجه ضدهم، وذلك في حال وجود مثل هذه التهم. وترى المنظمة أنه ينبغي الإفراج عن المعتقلين فورا، إذا لم توجه إليهم تهم رسمية.

كما اعربت المنظمة عن قلقها إزاء الحالة الصحية لعدد من المحتجزين في سجن جويدة، اذ ان بعضهم من المسنين الذين يعانون من امراض قلبية. وقد ذكرت الحكومة، في ردود فورية وردت في ٢١ و ٢٤ ايار/مايو، أن المحتجزين يعاملون معاملة إنسانية وأنه تم الإفراج عن أحدهم لأسباب انسانية.

تايلند

تعذيب لاجئين

بناء على تحقيق آني أجرته منظمة العفو الدولية، تبين لها بشكل قاطع ان ثلاثة لاجئين كمبوديين قد تعرضوا للتعذيب بمكواة حامية وبالجمر بعد اعتقالهم على يد القوات العسكرية التايلندية في شهر اذار/مارس.

وقد تبين لمندوب المنظمة ان اللاجئين الثلاثة يعانون من قروح وجروح بليغة، بما في ذلك حروق في الصدر والأرداف والاعضاء التناسلية. كما أفاد اللاجئون الثلاثة بانهم تعرضوا للتعذيب عن طريق الجلد بالسياط والضرب والرفس. وتوجد لدى منظمة العفو الدولية، التي أوفدت الى تايلند بعثة لتقصي الحقائق بعد ان انكرت السلطات تقارير التعذيب، نسخة عن مذكرة رسمية صادرة عن سلطات السجن تؤكد حدوث معظم الاصابات.

وقد أجرى المندوب مقابلة مع الرجال الثلاثة في أواخر حزيران/يونيو في سجن مقاطعة كابنبوري، الذي نقلوا إليه من الحجر العسكري.

وقد اعتقل نيون ساريوان وكايف مايورا وأخوه كايف تشانا في اذار/مارس، للاشتباه باشتراكهم في غارة شنها لصوص على مخيم للاجئين. وقد انكروا ذلك وذكروا انهم تعرضوا للتعذيب اثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي من قبل الفرقة العسكرية رقم ٨٠، وهي وحدة خاصة تابعة للقيادة العسكرية العليا في تايلند.

وذكر نيون ساريوان وكايف مايورا ان افراد الفرقة المذكورة اشعلوا النار في شعرهما بعد تعذيبهما بمكواة حامية وبقطع الجمر، ثم صبوا عليهما ماء غاليا ممزوجا بالملح، وجلدوهما بسلك كهربائي، وضربوهما باعقاب البنادق، ورفسوهما وداسوا عليهما. ويبدو ان نيون ساريوان قد أصيب بعجز جزئي في ذراعه الأيسر، بينما أصيب كايف مايورا بعجز جزئي في إحدى يديه.

ويذكر أن السلطات التايلندية قد أعلنت تكرارا ان الرجال الثلاثة قد اعترفوا، وانكرت تعرضهم للتعذيب. وقد ابلغ اللاجئون الثلاثة المنظمة بأنهم لم يدلوا بأية اعترافات، ولكنهم اكرهوا على توقيع أوراق مكتوبة باللغة التايلندية التي لا يفهمونها.

وفي تقرير صدر في ٨ تموز/يوليو، ناشدت المنظمة السلطات التايلندية بأن تسمح للضحايا بتلقي العلاج في المستشفى على الفور، وبأن تقوم بعد ذلك بنقلهم الى مكان امين حيث يمكنهم التماس اللجوء في الخارج. وحثت المنظمة الحكومة على إجراء تحقيق مستقل، وعلى ضمان محاكمة الأشخاص المسؤولين عن التعذيب.

وكانت المنظمة قد أوفدت في الأصل فريقا من ثلاثة أعضاء بينهم طبيبان، ابلغوا بعد وصولهم انه لن يسمح لهم بمقابلة السجناء على انفراد، أو بفحصهم. وقد غادر الطبيبان تايلند، ولكن المندوب الثالث، وهو من موظفي المنظمة، علم فيما بعد أن الرجال الثلاثة قد نقلوا إلى سجن مدني، وتمكن من مقابلتهم عدة مرات بحضور سلطات السجن.

جمهورية المانيا الديمقراطية

منع مندوب المنظمة من حضور محاكمة

قام مندوب عن منظمة العفو الدولية بزيارة جمهورية المانيا الديمقراطية لحضور محاكمة مايك وولف في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٦.

وقد منع المندوب، وهو محام هولندي يدعى دووي كورف، من حضور المحاكمة بحجة أن الوكيل العام قد طلب أن تكون المحاكمة سرية. وقد سأل المندوب عما إذا كان بإمكانه حضور المحاكمة إلى أن تبت المحكمة في هذا الشأن، وحضور جلسة اصدار الحكم التي يجب ان تكون علنية، بموجب قانون جمهورية المانيا الديمقراطية وبموجب القانون الدولي. فأبلغ انه لا يجوز حضور هذه الجلسات الا لمواطني جمهورية المانيا الديمقراطية. ورفض مسؤول المحكمة الافصاح عن الحكم القانوني الذي ينص على ذلك.

ان مثل هذا الحكم مخالف لأحكام المادة ١٤ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على ان المحاكمات، ولا سيما جلسات اصدار الحكم، يجب ان تكون علنية. وهذا يعني أنه بإمكان أي شخص ان يحضر المحاكمة، بما في ذلك المراقبون الدوليون.

وقد استفسر أحد أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الانسان في جنيف عما اذا سمح للمراقبين الدوليين بحضور المحاكمات عندما كانت اللجنة تنظر في مسألة تطبيق جمهورية المانيا الديمقراطية للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تموز/يوليو ١٩٨٤. ولم يرد مندوب الحكومة على هذا الاستفسار.

كما لاحظ مندوب منظمة العفو الدولية عدم وجود قائمة بالمحاكمات الجارية معروضة عند مدخل المحكمة، مما يتعارض مع القانون الذي ينص على علنية المحاكمات.

ان اخطر التهم الموجهة الى مايك وولف هي «افشاء المعلومات الذي ينطوي على خيانة» بموجب المادة ٩٩ من قانون العقوبات. وتحظر هذه المادة إعطاء معلومات «غير مصنفة كمعلومات سرية» إلى «المنظمات الدولية ومساعديها»، إذا كان في ذلك «ما يضر بمصالح» جمهورية المانيا الديمقراطية. وترى منظمة العفو الدولية أنه ليس في القانون الدولي ما يبرر سرية محاكمة الأشخاص المتهمين بنقل معلومات غير سرية. كما أن السرية التي تحيط بالسجن السياسي في جمهورية المانيا الديمقراطية قد حالت دون تمكن المنظمة من تحديد اساس التهم الموجهة ضد مايك وولف. إلا ان وولف كان قد تقدم بطلب للسماح له بالهجرة، ويعتقد انه اتهم بإرسال معلومات في هذا الصدد إلى الخارج. وقد حكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف، وتبنته منظمة العفو الدولية باعتباره من سجناء الرأي.

وقد علمت المنظمة باعتقال نحو ٢٠٠ شخص من الراغبين في الهجرة من جمهورية المانيا الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة. وهي تعتقد ان العدد الاجمالي أعلى من ذلك بكثير. وفي كل قضية من القضايا التي تمكنت المنظمة من التحقيق فيها، كانت المحاكمات تجري بصورة سرية.

رواندا

وفد المنظمة يزور رواندا

قام مندوبان عن منظمة العفو الدولية بزيارة رواندا في ايار/مايو بدعوة من الحكومة، واجتمعا بممثلين عن السلطة القضائية وهيئات تطبيق القوانين وسلطات السجون. وقاما بزيارة عدد من السجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك قسم خاص يتميز بالاحتياطات الأمنية المشددة في سجن دوهنجري في شمال غرب رواندا، حيث جرى قتل بعض السجناء السياسيين خلال السبعينات، وحيث يجري حاليا احتجاز عدد من الأشخاص الذين تبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء رأي. وقد تألف وفد المنظمة من ألفا عبد الآي ديالو، وهو رجل قانون غيني ومن سجناء الرأي السابقين، ومن عضو في إدارة البحوث في المنظمة.

وقد زود المندوبان بمعلومات عن الضمانات التي اعتمدت ضد الاحتجاز التعسفي وسوء معاملة المحتجزين، وبحثا مع السلطات في قضايا ١٦٧ شخصا اعتقلوا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بسبب انتمائهم الى أربعة طوائف دينية غير رسمية وهي طائفة رجال الله، والناجون، وشهود يهوه، وحركة الاعتدال في افريقيا الوسطى. والمحتجزون متهمون بارتكاب سلسلة من الجرائم، منها رفضهم دفع تبرعات للحزب السياسي الحاكم، والدعوة إلى عصيان الحكومة. وقد احيلوا الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة في رواندا.

البيرو

مذبحة للسجناء السياسيين

تفيد التقارير بأن قوات الأمن في البيرو أقدمت بصورة وحشية على قتل السجناء السياسيين، بعد قمع حركات تمرد وقعت في وقت واحد في ثلاثة سجون بمنطقة ليما في ١٨ حزيران/يونيو.

وأشارت التقارير إلى ان حركات التمرد هذه قام بها سجناء يجهرون بولائهم لمجموعة حرب العصابات التي يطلق عليها اسم «الطريق المنير». وقد استطاع هؤلاء السجناء التغلب على الحراس في سجن سانتا باربارا للنساء في كالاو، وفي سجن جزيرة فرونتون ذي الاحتياطات الأمنية المشددة، الواقع على بعد ستة أميال من كالاو، وفي سجن سان بيدرو في ضواحي ليما. وقد أخذ المتمردون بعض الاشخاص كرهائن، كما ان سجناء الفرونتون استولوا على أسلحة اتوماتيكية من الحراس.

ويذكر ان ما لا يقل عن ٢٥٠ سجينا سياسيا قد قتلوا خلال العملية العسكرية التي اعقبت ذلك. وقد أصيب بعض الرهائن بجروح، ولكن السجناء، على ما يبدو اخلوا سبيل جميع رهائنهم احياء.

وتفيد التقارير بأن اثنين من السجناء قد لقيا حتفهما في سجن سانتا باربارا، حيث قامت وحدات من الحرس الجمهوري بقمع حركة التمرد. وجاء في الرواية الرسمية للأحداث ان جميع السجناء في سجن سان بيدرو ممن لهم علاقة بمجموعة «الطريق المنير» قد لقوا مصرعهم في الاشتباكات العنيفة مع الجنود. وذكر الرئيس الان غارسيا ان اكثر من ١٠٠ سجين قد قتلوا رميا بالرصاص بعد استسلامهم مع رهائنهم للجنود.

وقد منع القضاة المدنيون الذين حاولوا تنفيذ الأوامر القضائية بالتحقيق في الأمر، من الدخول الى سجن سان بيدرو بعد سيطرة القوات العسكرية عليه. ولم يسمح بفحص جثث القتلى. وقد وجدت اكثر من ١٠٠ جثة مدفونة في مقابر حول ليما.

وقد تم ارسال فريق من القوات البحرية لقمع حركة التمرد في سجن الفرونتون، حيث كان يحتجز حوالي ١٨٠ سجينا سياسيا. وقامت القوات بقصف منشآت السجن واطلاق القذائف عليها من الطائرات العمودية. ويفاد ان السجناء الذين قام بتنظيمهم قادة مجموعة «الطريق المنير» قاوموا المهاجمين بأسلحة نارية واسلحة منزلية الصنع، مما أدى الى مقتل ثلاثة من جنود البحرية واصابة اخرين بجروح. وأفادت التقارير ان نحو ١٥٠ سجينا قد لقوا مصرعهم، كثيرون منهم بعد استسلامهم للقوات العسكرية وبقي ٢٩ سجينا على قيد الحياة، انما لم تسلم جثث الضحايا لدفنها.

وفي ٢٤ حزيران/يونيو، اعربت منظمة العفو الدولية للرئيس الان غارسيا عن قلقها ازاء منع افراد الجهاز القضائي، ولجان حقوق الانسان التابعة للسلطة التشريعية وغيرها من السلطات المدنية، من الدخول إلى هذه السجون. ودعت المنظمة الى إجراء تحقيق نزيه شامل، مستقل عن التحقيقات العسكرية الداخلية التي بدأت في هذه القضية. وطلبت المنظمة من الرئيس ان يضمن فحص جثث السجناء، بما في ذلك الجثث التي قامت القوات العسكرية بدفنها، بواسطة طبيب شرعي لتحديد ملابسات وأسباب الوفاة، وإعادة جميع الجثث الى اسر القتلى من اجل دفنها. كما طلبت المنظمة اسماء القتلى والجرحى في السجون الثلاثة، وأسماء السجناء الذين ظلوا على قيد الحياة وتم نقلهم الى سجون أخرى.

أقارب السجناء المتمردين خارج سجن سان بيدرو في ليما. وقد قتل أكثر من ١٠٠ سجين رميا بالرصاص داخل السجن بعد استسلامهم، كما قتل حوالي ١٥٠ سجينا في سجن الفرونتون. ولم تسلم القوات العسكرية الجثث لدفنها.

مقتل ٦٠٠ شخص في كولومبيا على يد الشرطة والجيش والمسلحين

يعتقد أن اكثر من ٦٠٠ كولومبي قد اعتقلوا وقتلوا خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٦ على يد قوات الجيش والشرطة وعملائها المسلحين. وتشير التقارير الى وقوع أكثر من ٣٥٠ حادثة قتل كهذه في مدينة كالي وحدها.

كان بين الضحايا طلاب ومدرسون ومحامون ممن يدافعون عن السجناء السياسيين ونقابيون ومؤيدون لأحزاب المعارضة السياسية وزعماء هنود ومناضلون من اجل حقوق الانسان. كما قتل اشخاص زعم انهم من صغار المجرمين والمتشردين والشاذين جنسيا.

وقد اشتدت حملة «الاختفاءات» والتعذيب وعمليات القتل السياسي، بينما يتحدى المسؤولون العسكريون النداءات التي يوجهها المسؤولون القضائيون من أجل وقف إراقة الدماء (أنظر النشرة الأخبارية لشهر تموز/يوليو ١٩٨٥).

ويزعم ممثلو الجيش أن العديد من عمليات القتل تتم على أيدي «فرق الموت» المدنية التي لا يمكنهم السيطرة عليها. ولكن الفارو دوكي الفاريز، المدير العام لهيئة المحاكم الجنائية، أبلغ رجال الصحافة في ايار/مايو ان قوات الجيش وقوات الشرطة الوطنية منخرطة في «حرب قذرة».

وفي بيان صحفي صدر في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٦، حثت منظمة العفو الدولية الرئيس بيليساريو بيتانكور على اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف عمليات القتل.

الولايات المتحدة الاميركية

إعدام رجل متخلف عقليا

في ٢٤ حزيران/يونيو، تم اعدام رجل في ولاية جورجيا يبلغ الثالثة والثلاثين من العمر الا إن عمره العقلي يبلغ ١٢ سنة.

ففي عام ١٩٧٦، أدين جيروم باودن، وهو مواطن أسود، من قبل هيئة محلفين جميع أعضائها من البيض، بعد اتهامه بقتل كاثرين سترايكر خلال عملية سطو. وتشير تقارير إلى أن إدانته قد استندت جزئيا الى شهادة المدّعى عليه الثاني في نفس القضية الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في محاكمة مستقلة. ولم تنظر المحكمة بصورة كافية فيما إذا كانت القدرات العقلية لجيروم باودن تسمح بمحاكمته. وهذا يعني من الناحية الفنية أنه تنازل عن حقه في إثارة هذه المسألة فيما بعد.

وحدد يوم ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٦ لتنفيذ حكم الإعدام في باودن. لكن قبل ثمان ساعات من الموعد المحدد، قرر مجلس العفو والافراج المشروط عن السجناء في ولاية جيورجيا تأجيل تنفيذ حكم الاعدام لمدة ٩٠ يوما، بانتظار تقييم القدرات العقلية لباودن. الا ان هذا التأجيل الغي وتم تنفيذ حكم الاعدام بعد الموعد المحدد بستة ايام فقط.

وقد ذكر محامو باودن انه عندما كان في الرابعة عشرة من عمره، تبين ان حاصل ذكائه هو ٥٩ فقط، أي ادنى من المستوى العادي بكثير. كما أنه ليس لديه القدرة على فهم الحكم بإدانته او ادراك مغزى الحكم بالموت كعقوبة «انه لا يستطيع ان يتصور انعدام وجوده. فتنفيذ حكم الاعدام على شخص كهذا هو عمل انتقامي لا معنى له». هذا هو ما صرحت به باتريشيا سميث، وهي محامية سعت الى تخفيف حكم الاعدام الى السجن مدى الحياة.

إن منظمة العفو الدولية التي تعارض عقوبة الاعدام معارضة مطلقة، تجد هذه القضية مثيرة للاشمئزاز بصفة خاصة نظرا لانعدام ذكاء جيروم باودن، مما جعل إدانته بارتكاب جريمة عقوبتها الاعدام امرا لا مبرر له على الاطلاق اذ لا يعقل ان يكون قد فهم معنى العقوبة المفروضة عليه، ونظرا لتسرع السلطات غير اللائق في إلغاء تأجيل موعد الإعدام.

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيو ١٩٨٦ بنبأ الافراج عن ١١٤ سجينا كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم أو أجرت تحقيقات بشأنها. وقد تبنت المنظمة ٧٦ قضية جديدة.